مجلـــة التجـارة العراقية الالكترونية

مجلة متخصصة فـــي التجـارة والاقتصاد والاســـتثمار تصـــدر عن
وزارة التجارة/دائرة تطوير القطاع الخاص /قسم الدراسات والنشر

اقرأ في هذا العدد

» نحو استراتيجية غير تقليدية لمواجهة معضلة البطالة في العراق

» حاضنات الاعمال التطور والاليات

» هيكل رأس المال وأثره في ربحية المصرف

العدد الخامس/ اذار/٢٠١٦

الدراسات والبحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولاتمثل جهة الاصدار

نحو استراتيجية غير تقليدية لمواجهة معضلة البطالة في العراق

اتحاد رجال الاعمال العراقيين

المقدمة:

لعل من الخطأ النظر الى معضلة البطالة على انها ذات طبيعة اقتصادية بحتة ، نظرا لما تتسم به من ابعاد سياسية واجتماعية تنعكس سلبيا على حقوق المواطنين واسلوب عيشهم ونوعية حياتهم ونسيج مجتمعهم الذي يصبح عرضة للتفكك في غمرة احتمال تصاعد الصراعات والتناقضات الحادة ، وتوقع نشوء وتفاقم الكثير من الظواهر والتشويهات الناجمة عن العوز وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية في ظل موازنات اسرية يكتنفها العجز والاختلال.

وبطبيعة الحال ، ان صورة الاوضاع التي ترسم ملامحها البطالة تجعل مهمة تخفيفها ومعالجتها لا ترتبط بوزارات او قطاعات اقتصادية ، عامة أو خاصة ، ومشاريع محددة ، وانما تكون اكثر انشدادا لاستراتيجية شاملة يحكمها قرار سياسي وتعبئة كاملة وغير مسبوقة للجهود والامكانات على صعيد الدولة والمجتمع ، لاسيما اذا كانت معدلاتها مرتفعة بصورة مقلقة ، لابل مخيفة ، كما هو الوضع في العديد من بلدان العالم ، وبضمنها العراق.

فقد تباينت تقديرات نسبة البطالة في بلادنا ، ولا نقول حسابها ، في ظل واقع قصور ونقص المعلومات ، ومواجهة سوق عمل مشوه وغير منظم ، حيث تحدثت المصادر الرسمية عن نسبة بطالة سافرة لاتزيد على ٣٠٪ من قوة العمل ، فيما قدرتها الاوساط الاكاديمية بأعلى من ذلك بكثير لتصل الى ٦٠٪ من قوة العمل البالغة نحو ٧ ملايين مشتغل ، فيما قدرت وزارة المالية نسبة البطالة

المقنعة او المستثمرة بحدود ٣٠٪ ، وهو ما تختلف به ايضا مع الخبراء والمتخصصين الذين يرون بأن البطالة المقنعة تفوق هذه النسبة في ظل الاوضاع غير الطبيعية للكثير من الادارات والمنشآت الحكومية ، الانتاجية والخدمية وسوء ادارتها وضعف ادائها وتدني انتاجيتها .

وتتداخل البطالة مع الفقر - وترتبط بوشائج وثيقة وتتفاعلان مع بعضهما بحيث يكون كل منهما نتاج وسبب للاخر ، فمع ارتفاع معدلات البطالة يتسع نطاق الفقر والعكس صحيح ايضاً عندما يتعمق الفقر بمفهومه الشمولي في مجتمع ما تتعطل طاقات اعداد متزايدة من السكان ، لاسيما من الفئات النشطة اقتصادياً ، وهو ما يبدو واضحاً في الواقع العراقي.

نحاول في هذه الدراسة ان نتلمس بعض جوانب معضلة البطالة التي تحولت الى مشكلة وطنية كبرى عصية على المعالجة بالاساليب التقليدية ، وهي تحتاج الى تحرك فعال وكفوء في اطار استراتيجية شاملة تعتمد وسائل وتدابير واجراءات مترابطة ومستحدثة وغير مسبوقة.

٢- خلفية تاريخية :

عندما تعلن وزارة المالية عن مؤشر البطالة السافرة بحدود نسبة ٣٠٪ ، اضافة الى البطالة المقنعة بنسبة ٣٠٪ ايضا، فان ذلك يحمل دلالة سلبية خطيرة ، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار الاحتمالات المرجحة لتخفيف هذا المؤشر ، من جانب الجهات الرسمية بصورة مقصودة في ظل واقع ما يعانيه العراق من غياب المعلومات الدقيقة بشأن مختلف الظواهر التي تعبر عن المشاكل والمعضلات المتفاقمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العراقية ، ، بما في ذلك انتشار الفقر المدقع ، وازمة السكن المستفحلة ، وتردي الخدمات العامة ، وتدني مستوى تغطية الاحتياجات الاساسية للناس.

ووصول البطالة الى هذه المعدلات العالية جاء نتيجة لتراكمات متتابعة على مدى ربع القرن الاخير ، حيث تحول العراق من تشغيل العمالة الوطنية بالكامل في اواخر السبعينيات ، لابل من مستورد كبير للعمالة العربية ، وحتى الأجنبية ، الى بلد تعرض فيه سوق العمل الى التشويه والاختلال بعد الحرب مع ايران ، وبداية نشوء وتزايد نسب البطالة ، رغم ان تلك الحرب التهمت الافاً مؤلفة من ابناء العراق النشطيين اقتصاديا ، وهكذا الامر مع تكرار الحروب وفرض العقوبات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم الجامح واقترانه بالكساد وما ترتب عليهما من اختلالات عميقة للاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصادية ، الانتاجية والخدمية العامة ، وتوقف الغالبية الساحقة من مشاريع القطاع الخاص التي لم تجد سبيلاً للعمل في ظروف عصيبة وسياسات خاطئة بمجملها.

وفي وقت ادت فيه هذه الاوضاع الى انتشار البطالة السافرة على نطاق واسع وشمولها لفئات الخريجين ، وبضمنهم حملة الشهادات العليا ، وتداخلها مع ظاهرة الفقر ، فانها اسهمت بقسطها في تزايد أعداد العراقيين المهاجرين الى الخارج بحثاً عن فرص العمل الى جانب الهجرة التي افرزتها الظروف السياسية المتردية الناجمة عن استمرار سياسات القسر والارهاب والتقتيل بلا حدود ، حيث خسرت البلاد خيرة اكاديميها ومتخصصيها وكوادرها الخبيرة وملاكاتها المهنية الكفوءة التي لا يمكن ان تعوض بسهولة ويسر.

كما ان هذه الاوضاع ذاتها عمقت بصورة واضحة وملموسة ظاهرة البطالة المقنعة او المستترة بناءاً على تدني معدلات تشغيل المشاريع الاقتصادية العامة وتردي انتاجيتها وهي المتخمة بالعاملين الذين يفوقون احتياجاتها كثيراً حتى في حالة التشغيل الاقتصادي للمشاريع الانتاجية والخدمية .

وجاءت الطامة الكبرى نتيجة للحرب الاخيرة وتداعياتها اللاحقة والاجراءات التي اعقبتها ، حيث جرى تدمير عدد من المشاريع العامة فيما توقفت أخرى عن العمل تماماً لفترات متباينة ، وتدنى تشغيل ثالثة الى ابعد الحدود عقب فترة ليست قصيرة بعد الحرب ، ومن

ثم استكملت الادارة المدنية المؤقتة للاحتلال تغذيتها لمعدلات البطالة السافرة والمستترة عندما حلت الجيش العراقي والعديد من المؤسسات الاعلامية والامنية وغيرها.

وازاء هذه العوامل مجتمعة لابد من التعامل مع البطالة باعتبارها معضلة وطنية كبرى لا يمكن معالجتها في اطار تدابير نمطية تقليدية وانما من خلال تعبئة الجهود والامكانات كافة لاعداد استراتيجية وطنية شاملة تضع في اعتبارها ان دوائر الدولة ومشاريع القطاع العام ليست مؤهلة لتشغيل اعداد كبيرة من العاملين ، وان القطاع الخاص لاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي التي بمقدورها ان تستوعب مثل هذه الاعداد ، الامر الذي يرتبط بتنشيط الاوضاع الاقتصادية عموماً واعتماد سياسات تمويلية واقراضية موسعة وتشجيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية ، وما الى ذلك .

٣ – سوق العمل .. و مؤشرات احصائية :

يتسم سوق العمل العراقي بالتشوه وعدم الانتظام , لاسيما بعد الاختلالات العميقة التي تعرض لها نتيجة للحروب المتعاقبة منذ مطلع الثمانينات وحتى نيسان ٢٠٠٣, حيث ان الحروب تؤدي بالضرورة الى سحب اعداد كبيرة من المواطنين النشطيين اقتصادياً للانخراط في صفوف القوات المسلحة , ثم عودتها بعد انتهاء كل حرب الى سوق العمل التي تعمد في كل مرة الى تنميط و ترتيب اوضاعها على وفق ما تفرضه الظروف الناشئة من خصائص و سمات استثنائية طارئة , لاسيما بالنسبة للحرب الطويلة كما هو الامر فيما يتعلق بالحرب العراقية الايرانية التي امتدت لثماني سنوات .

واذا كانت التركيبة الاساسية لسوق العمل في الظروف الطبيعية المستقرة , رغم تشوهها , تجسد واقع وجود معدلات عالية نسبيا لمساهمة الرجال في القوى العاملة مقابل معدلات منخفضة لمساهمة النساء و الشباب ,الا في الحالات الاستثنائية خلال فترة الحروب التي ترتفع فيها معدلات مساهمة المرأة بصورة ملحوظة , اضافة الى نشوء و تصاعد ظاهرة تشغيل الاطفال على نطاق واسع بناءاً على الحاجة الاقتصادية الاسرية لغياب اعداد كبيرة من المعيلين الاساسيين .

وعلى صعيد المؤشرات الاحصائية يبلغ اجمالي القوى العاملة في العراق حسب المؤشرات الرسمية ((٦,٧)) ملايين شخص موزعين على اساس ((٥,٦)) ملايين رجل و ((١,١)) مليون أمرأة , و مع ان هناك معلومات تؤكد الانحسار النسبي للقوى العاملة بناء على الاوضاع الناجمة عن متغيرات الحرب الاخيرة على صعيد القطاعين العام و الخاص, و توظف المؤسسات الحكومية مانسبته ٢٩ ٪ من القوى العاملة ,فيما ينخرط العاملون الاخرون في القطاع الخاص , لاسيما الزراعة التي تضم اعلى نسبة من قوة العمل و بصفة مرجحة النسوية التي تعمل في المزارع العائلية الخاصة .

وتبعا لمؤشرات وزارة التخطيط و التعاون الانمائي فان مستوى البطالة ارتفع في العراق خلال سنوات ما بعد الحرب و سجلت معدلاتها اكثر من ٣٣,٤٪ ما بين الشباب و اليائسين و غير القادرين على ايجاد فرصة عمل و يصل هذا المعدل الى ٣٧,٢٪ بين الشباب الحاصلين على التعليم الاعدادي او الجامعي .

وغالبية العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد الى سوق العمل فيما تؤكد المعلومات ان معظم الافراد الذين كانوا يعملون قبل الحرب تمكنوا من الاحتفاظ بوظائفهم و اعمالهم باستثناء الذين تعرضوا للبطالة

بعد حل الجيش و الاجهزة الاعلامية و الامنية و منشات التصنيع العسكري التي لم تتحول بعد الى القطاع الصناعي المدني ,فضلا عن العديد من الشركات في وزارات الدولة ومن بينها الشركة العامة للاسواق المركزية .

وبصورة عامة يشكل مجموع العاملين و العاطلين عن العمل فئة السكان النشطين اقتصادياً او القوى العاملة في حين يؤشر الاطار المعتمد لدى منظمة العمل الدولية لتحليل سوق العمل العراقي وجود فئتين اخريتين هما السكان غير النشطين اقتصاديا و كذلك اولئك الذين هم تحت سن العمل .

ويعمل اكثر من ٥٠ ٪ من الرجال النشطين اقتصاديا في الشركات الخاصة , و ٢٥٪ بالقطاع الحكومي و ٩ ٪ بالاعمال العائلية , بينما تعمل اكثر من ٥٠ ٪ من النساء بالقطاع الحكومي و ٢٧٪ في الاعمال العائلية و ١٦ ٪ فقط في الشركات الخاصة .

٤ – عوامل مغذية للبطالة :

وعند متابعة الاحداث و الظواهر التي زخر بها , وما زال , الواقع العراقي و التي تحولت الى عوامل مغذية للبطالة بطبيعتها المعقدة و معدلاتها المتفاقمة يمكن تثبيت ما يلي :

اولا – ان البلاد شهدت على مدى نحو عقدين ونصف ثلاثة حروب امتدت لسنوات طويلة نسبيا وكانت من نتائجها توقف اكثر من ((٦٦١٠)) مشاريع مشمولة بالضمان الاجتماعي حتى عام ١٩٩٩ و تمثل حوالي ٦٠,٤ ٪ من اجمالي المشروعات المشمولة بالضمان .

ثانيا – ورغم اتساع الجهاز الحكومي قبل وبعد مايسمى بسياسة الترشيق التي اعتمدها النظام المباد , فقد ظل القطاع الخاص العراقي يسهم بدور اكثر فاعلية في توفير فرص العمل على وفق الاحصاءات التي سجلتها وزارة التخطيط انذاك , اذ بلغ عدد المشغلين في القطاع الخاص عام ٢٠٠٠ ما يناهز ((١٩٧٢))الف مشتغل فيما لم يصل عدد المشتغلين في القطاع العام الى اكثر من ((٩٤٥)) الف مشتغل الامر الذي يعني ان القطاع الخاص يشغل ضعفي القوى العاملة المشتغلة في القطاع العام , وبالتالي فأن التوجهات المقصودة لتهميش القطاع الخاص و تقليص مساهمته في الحياة الاقتصادية ادى الى انتشار البطالة على نطاق واسع و ارتفاع معدلاتها .

ثالثا – وفي وقت تتسم فيه تركيبة القطاعات الاقتصادية العراقية بطبيعتها المختلة نتيجة للثقل النسبي للقطاع التقليدي المتمثل بالزراعة , فأن تلك القطاعات تعرضت اجمالاً الى الجمود و اللافاعلية و تدني انتاجيتها و معاناتها من ظاهرة البطالة المستترة , و يكفي هنا ان نشير الى ان القوى العاملة تتوزع على القطاعات الاقتصادية بحيث تحتوي الزراعة ما نسبته ٥٨ ٪ من اجمالي المشتغلين , و النقل و المواصلات ١٩,٧ ٪ , و تجارة الجملة و المفرد ٩,٦٪ و الصناعة التحويلية ٧,٣٪ , و الخدمات الشخصية ٣,٩ ٪ , و البناء و التشييد ١,٢٪ .

رابعاً – وفي ظل واقع تمكن الكساد التضخمي من الهيمنة على الاقتصاد العراقي , و عجز النظام السابق عن توفير الحد الادني لمتطلبات تنشيط الحياة الاقتصادية , نجد ان التدابير الجزئية القاصرة التي اعتمدها ظلت بعيدة عن تحقيق اية نتائج ايجابية من شأنها منح الاقتصاد الوطني فرصة النجاة من الطوق السلبي الذي يعيقه عن اي تحرك تنموي ولعل من بين تلك التدابير اصدار قانون الاستثمار لعام ١٩٩٨ و استحداث صندوق التنمية في وزارة التخطيط برأسمال قدره ((٥٠)) مليار دينار عراقي و ((٥٠)) مليون يورو , واعتماد قاعدة الاستيراد بدون تحويل خارجي لمحاولة استقطاب الاموال العراقية المهاجرة الى خارج البلاد .

خامساً – وبالنظر لاتساع و تعمق ظاهرة البطالة وغياب دور النظام في توفير فرص العمل , فقد دخلت خانة العاطلين في سوق العمل افواج متزايدة من خريجي الجامعات , لاسيما الاهلية , وما زالت هذه الظاهرة السلبية تفعل فعلها حتى الان , حيث ارتفعت اعداد المقبولين في الجامعات و الكليات الاهلية من ((٣٠٦٦٦)) طالب و طالبة في العام الدراسي ١٩٩٣ – ١٩٩٤ الى ((٧٤٦٨٨))

طالب و طالبة في العام الدراسي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ , الامر الذي ادى الى زيادة عدد الخريجين من ((٢٢٥٨٥)) الى ((٣٦٢٣٣)) طالب و طالبة خلال الاعوام المشار اليها , وهذه الارقام تزايدت خلال السنوات اللاحقة .

سادساً – وفي مرحلة ما بعد توقف العمليات العسكرية الرئيسية ((نيسان ٢٠٠٣)) جرت تغذية البطالة من خلال مسارين اساسيين , الاول يتمثل في الاجراءات غير المدروسة بعناية و تأني و التي قضت بحل الجيش العراقي و العديد من الادارات و الاجهزة الاعلامية و الامنية و الصناعية بدلا من اعادة ترتيب اوضاعها و هيكلتها , و المسار الثاني يتجلى في التأثير المتواصل للظروف الامنية المتردية على الحياة الاقتصادية حيث نجم , و ينجم عن ذلك توقف المزيد من المشاريع الانتاجية و الخدمية للقطاع الخاص و تدني انتاجية منشأت القطاع العام و ضعف اداء الادارات الحكومية مما ادى و يؤدي الى زيادة نسبة البطالة المقنعة .

سابعا – وعند النظر الى حركة قوة العمل في الاجلين الجاري و المستقبلي يمكن تشخيص ظاهرتين متعاكستين ترتبطان بالظروف الامنية السائدة و استمرار الجهود المبذولة لاستكمال تشكيل الجيش وقوى الامن الداخلي , حيث ان مواصلة حملات التطوع لهذه التشكيلات يسهم بدوره في تخفيف معضلة البطالة نسبياً ,في حين يؤدي استتباب الامن و الاستقرار في المستقبل الى تقليص حجم الحمايات و الحراسات الخاصة لادارات الدولة و المسؤولين على اختلاف مستوياتهم مما يؤدي الى تغذية البطالة باعداد جديدة ممن يتم الاستغناء عن خدماتهم في هذا المجال .

ثامنا – و ستفرز الطريقة التي سيجري فيها التعامل مع تواجد

المليشيات التابعة للعديد من التكوينات السياسية نتائج لايمكن تقدير مدى تأثيرها على معضلة البطالة , رغم ان عدد من المنخرطين في بعض المليشيات ليسوا متفرغين للعمل فيها بصورة كاملة وانما حسب مقتضى اداء المهمات المكلفين بها .

تاسعا – وتدخل سوق العمل سنويا اعداد متزايدة من القوى العاملة الجديدة نتيجة للتزايد السكاني و ارتفاع اعمار بعض الافراد الذين يصبحوا في سن العمل , وقد يشتغل بعضهم , فيما قد ينخرط البعض الاخر في صفوف العاطلين عن العمل و يغذي ظاهرة البطالة .

٥ – حلول و معالجات :

أ – أذا ادخلنا في الاعتبار معدلات البطالة السائدة في البلاد , اياً كانت مصادر تقديرها , رسمية او اكاديمية, و سلمنا بواقع تفاقمها الى الدرجة التي غدت فيها مستعصية على الحل و المعالجة في المدى المنظور و بوسائل و اساليب تقليدية ووصفات جاهزة اعتادت على اعتمادها حكومات و الترويج لها من قبل مؤسسات دولية , فأن الظاهرة التي نواجهها تحمل خصائص و مدلولات فريدة من نوعها , وهي تتفاعل في اطار اقتصاد مازال يتعرض لحالة كارثية يكتنفها الكساد و الركود العميقين , و الفساد المستشري , و اوضاع اجتماعية غاية في التعقيد و التشابك يخيم عليها الفقر و التخلف و قصور او غياب الخدمات الاساسية و نقص الاحتياجات الضرورية , ويقترن ذلك كله بظروف سياسية غير مستقرة , وتجربة في البناء الديمقراطي و المؤسسي تسجل نقطة انطلاق اولية و ملامحها و ابعادها الحقيقية لما تزل بعيدة عن التبلور و الاكتمال .

ب – وازاء مثل هذا الواقع السلبي يصعب تصور امكانية معالجة معضلة وطنية كبرى تتمثل في

هذا الواقع حالة من التشاؤم و الانكفاء بين الاوساط الرسمية و الخبيرة تدفعهم الى التوقف عند نقطة الصفر و الابتعاد عن البحث الجاد و الدراسة المتأنية من اجل التوصل الى حلول و معالجات ذات طبيعة استراتيجية و مبتكرة من جهة , و مرحلية متدرجة تهدف الى تجميد المعضلة عند الحدود التي وصلتها و محاولة احتوائها و تخفيفها .

ج – و ما دامت المعالجة المطلوبة لمعضلة البطالة تستلزم تعبئة الجهود و الامكانيات الوطنية كافة , فان الامر يستدعي الانطلاق نحو معالجتها بتدابير ترقى الى مستوى الاهمية التي تتمتع بها من ناحية و تجنب الاجراءات و الحلول اللاموضوعية و غير العملية المبالغ فيها التي لا تقود الى نتائج ايجابية , في ذات الوقت الذي ينبغي فيه عدم الانزلاق الى التوجهات و المعالجات الجزئية القاصرة , واعتبارها بديلاً عن الحلول الجذرية الشاملة للمعضلة , من ناحية ثانية .

د – و في هذا السياق يستوجب الوضع اتخاذ مجموعة من القرارات القيادية على مستوى رئاسة الوزراء للانطلاق نحو معالجة المعضلة , و في مقدمتها:

د١ – اعتبار مشكلة البطالة و سبل مواجهتها بدرجة تماثل حالة طوارئي بناء على علاقتها المتشابكة و ارتباطها المباشر بالاوضاع السياسية و الامنية و الاقتصادية و الاجتماعية .

د٢ – تشكيل هيئة عليا لمكافحة البطالة برئاسة السيد رئيس الوزراء , او من ينوب عنه لاعطائها بعداً سياسياً و قيمة معنوية عالية تتيح امكانية التعامل مع المعضلة باندفاعة قوية و روحية جديدة و امكانات ضخمة .

د٣ – و تضم هذه الهيئة في عضويتها ممثلين رفيعي المستوى بدرجة وكلاء وزارات كل من التخطيط و التعاون الانمائي , العمل و الشؤون الاجتماعية , المالية , الصناعة و المعادن , النفط , التجارة , المجتمع المدني , حقوق الانسان , المرأة , الداخلية , و مسؤولين من اقليم كردستان , فضلاً عن قياديي المنظمات الاقتصادية المهنية التخصصية الممثلة للقطاع الخاص , و بوجه التحديد اتحاد رجال الاعمال العراقيين , اتحاد الصناعات العراقي , اتحاد المقاولين العراقيين , الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية , و مجموعة من الخبراء و المتخصصين , و مدير عام الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات .

د٤- التحديد الدقيق لمهمات هذه الهيئة و توصيف اعمالها بشكل واضح في اطار سقف زمني للاجراءات التنفيذية المقررة من اجل انجاز المهمات بفاعلية و كفاءة .

د٥ – تنبثق عن هذه الهيئة عدد من اللجان الاستشارية و العملية التنفيذية لتوفير متطلبات دعم الهيئة و تفعيل انجازاتها .

د٦ – التهيئة الفعالة لمؤتمر وطني هدفه الاساس تأشير الاطار العام لمعضلة البطالة و حجمها الاجمالي و معدلاتها و توزيعها القطاعي و الجغرافي و وسائل و اساليب مواجهتها و تأمين المعالجات الناجعة لها .

د٧- اعداد مسودة استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة البطالة في الاجلين المرحلي المتدرج و البعيد المدى , على ان تكتسب هذه الاستراتيجية في حالة اقرار صيغتها النهائية قوة تنفيذ ملزمة لجميع الجهات ذات العلاقة.

هـ - و في مجرى الاعداد لتوثيق الاستراتيجية و التوجه نحو تنفيذ معطياتها , لابد من ايلاء الاهتمام الاستثنائي لحزمة من المهمات و التدابير التمهيدية او المستدامة و بضمنها ما يلي :

هـ١ – توفير قاعدة بيانات احصائية اضافية بشأن البطالة من حيث حجمها و معدلاتها و توزعها القطاعي و الجغرافي .

هـ٢ – اجراء مراجعة شاملة لمجمل القوانين و الانظمة و السياسات الموروثة عن النظام السابق بما يؤمن امكانية التحول التدريجي نحو اقتصاد اكثر انفتاحاً بقدرات معززة لتخطي الاعتماد احادي الجانب على العوائد النفطية , وزيادة

الايـــرادات العامة عبر نظام ضريبي كفوء و فعال لخدمة التوجهات الاقتصادية الجديدة .

هـ٣ – صياغة خطط وبرامج مركزية لعمليات الاعمار و اعادة البناء ترتكز على مسح شامل للمشاريع و المواقع المستهدفة و تحديد ما تحتاجه من امكانات مادية و بشرية و تقنية في اطار من الاولويات المرجحة في كل مرحلة على حدة , الاعتماد على الشركات العراقية المؤهلة في تنفيذ المشاريع الاعمارية , مع الاستفادة القصوى من الخبرات و القدرات و المنح الاجنبية في هذا المجال , وضمان الاستخدام الكامل للعمالة الوطنية في المشروعات الاعمارية , الا ما ندر على وفق الاحتياجات الملحة للكوادر الاجنبية .

هـ٤ –اعـادة الحيوية للصناعة العراقية في القطاعات الاساسية الثلاثة , العام و المختلط و الخاص , بهدف تشغيل الحد الاقـصـى الممكن مـن القوى العاملة الوطنية و تقليص البطالة المقنعة الى ابعد الحدود وذلك من خلال التوجهات التالية:

هـــ٤-١- رسـم خـارطـة توزيع المشاريع الصناعية على اسس جديدة تأخذ في اعتبارها الجدوى الاقتصادية و الفنية للمواقع المختارة و مراعاة المزايا النسبية لهذا الموقع او ذاك من حيث وفرة المدخلات و المواد الاولية ومدى الحاجة لتشغيل القوى العاملة و القرب من منافذ التصدير , ودعم التوازنات التنموية في البلاد .

هـــ٤-٢- منح شركات القطاع المختلط حرية كاملة للتحرك من اجل الحصول على التمويلات الداخلية و الخارجية , والدخول بـشـراكـات تـهـدف لاجـراء التطويرات التقنية و تحقيق التوسعات المطلوبة , واعـادة النظر بالقيادات الادارية لتلك الشركات قياساً بمدى قدرتها على تنفيذ التوجهات التطويرية , العمودية و الافقية .

هـ٤-٣- معالجة اوضاع القطاع الصناعي الخاص من خلال توفير التمويلات و القروض الميسرة لمشاريعه القائمة و اعداد برنامج شامل ومـعـزز يهدف لاعـادة تشغيل المشاريع المتوقفة عن العمل , ومنح الاولوية للمنتجات الوطنية في تغطية الاحتياجات المحلية الحكومية و الخاصة , في اطار سياسة تجارية داعمة و موظفة لصالح المنتج الوطني في المجالين المحلي و التصديري , وتعزيز منافسته مع مثيله الاجنبي .

هـــ٤-٤- تهيئة المستلزمات الضرورية لتشغيل المشاريع الانشائية المنتجة لمواد البناء الاساسية و المكملة بالطاقة الاقتصادية القصوى , و توفير الملفات الاستثمارية لاقامة المزيد من هذه المشاريع من جـانـب القطاعين الـخـاص و الاجنبي في ضوء واقـع الحاجة الماسة لمواد البناء في عمليات الاعمار و المشروعات العقارية الخاصة, و تخطي الاختناقات الناجمة عن نقص المعروض من هذه المواد و ارتفاع اسعارها الى معدلات غير مسبوقة , لاسيما ان تعثر مشاريع البناء عموماً يقلص الفرص الـذي تتيحها لتشغيل اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل .

هـــ٤-٥- اعـداد برنامج عملي عاجل ومبكر بعيد عن الدعوات المجردة هدفه المساعدة في اقـامـة المشاريع الصغيرة و المتوسطة , ومتناهية الصغر ,لاسيما الانتاجية منها , عبر حزمة واسعة من التسهيلات و الاعفاءات ووسائل الدعم المادية و المعنوية نظراً الى ان مثل هـذه المشاريع هي المرشحة لاستقطاب اعـداد كبيرة من العاطلين عن العمل .

هـ٥ – اجراء دراسة متفحصة و مستفيضة لواقع القطاع الزراعي الـذي يشغل اعلى نسبة من العاملين واعتماد تحديد دقيق لدور و مساهمة الدولة و القطاع الخاص في تطبيق سياسة زراعية وطنية فعالة و كفوءة قائمة على اسـاس استثمار المزايا النسبية لتوزيع زراعة المحاصيل الاستراتيجية الاساسية التي تعزز الاكتفاء الذاتي الغذائي , وتوفير المدخلات الصناعية ,فضلاً عن تلبية حاجة الاسواق المحلية من الفواكه و الخضر , مع ضـرورة ان يصار لحسم القضايا المتعلقة بمسؤولية وزارة الزراعة في المدى النسبي لتوفير المستلزمات الزراعية من بذور و اسمدة و مكافحة الافات و الخدمات البيطرية , و مستوى دعم بساتين النخيل و التشجير و الغابات , بالاضافة الى المعالجة الفعالة المرتكزة على القانون و

العدالة لتوزيع الحصص المائية في مناطق العراق كافة التي تتصاعد الخلافات بشأنها مما قد يؤدي الى مضاعفات و تداعيات تعود بنا الى الماضي عندما كانت جهات و افراد يسيطران على نسبة عالية من الموارد المائية بغير وجه حق و حرمان الفلاحين و المزارعين من حقهم المشروع فيها .

هـ٦ –منح القطاع السياحي الاهتمام الذي يستحقه في المرحلتين الحالية و المستقبلية , حيث باتت المشاريع السياحية تستقطب عدد لايستهان به من القوى العاملة , ومن المتوقع ان تزداد اعداد العاملين فيها نتيجة لتصاعد وتيرة السياحة الدينية , وبناء المزيد من المشاريع السياحية في كربلاء و النجف , وكذلك كردستان التي تشهد تنامياً واضحاً في استقطاب السياح العراقيين و العرب و الاجانب و اقامة المشاريع السياحية اللازمة .

هـ٧ – تثبيت نص واضح وصريح في قانون الاستثمار يؤكد على اولوية تشغيل الايدي العاملة العراقية في المشاريع التي يصار تمويلها و الاستثمار فيها بموجب القانون.

هـ٨ – استحداث صندوق لدعم التنمية المستدامة بتمويل اولي لايقل عن ((٥٠٠)) مليون دولار يهدف لتنشيط الحياة الاقتصادية , ومنح القطاع الخاص القروض الميسرة و التسهيلات الضرورية , و المساعدة في اقامة المشاريع الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر و غيرها .

هـ٩ – تفعيل دور الدولة في اقامة مشاريع الخدمات العامة التي شهدت و تشهد مرحلة من التردي المفجع نتيجة لتوقف بناء الكثير من المشاريع التي تستقطب اعداد كبيرة من العاملين .

هـ١٠ – الربط المحكم بين المؤسسات التعليمية و سوق العمل في البلاد من خلال تأمين استجابة التعليم للاحتياجات الفعلية للعاملين و تنشيط دور و مساهمة التعليم التقني و المهني و معاهد التدريب و التطوير في الارتقاء بمستوى كفاءة وفاعلية القوى العاملة و تهيئتها للتفاعل مع التطورات الجديدة المحتملة للاقتصاد العراقي .

هـ١١- تحقيق استدارة متدرجة و بوتائر معجلة للسياسات التمويلية و الاقراضية للمصارف العراقية الاهلية و اعطائها المرونة العالية من حيث طبيعة الضمانات التي تطلبها و اسعار الفائدة التي تعتمدها وتوسيع قاعدة تسهيلاتها الائتمانية , مع عدم التفريط بحقوق مساهميها , و ذلك انطلاقاً من ضرورة مشاركتها في اية استراتيجية وطنية لمكافحة البطالة في البلاد , و يندرج الموقف ذاته على المصارف الحكومية العامة و المتخصصة التي مازالت ترتكز على قاعدة تقييدية متشددة في سياساتها الاقراضية و التمويلية و الائتمانية .

حاضنات الاعمال
التطور والآليات

اعداد / علي عادل حسين

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة احدى التوجهات التي تتبعها الدول بهدف تحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لما لها من خصائص متميزة يمكن ان تسهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مختلف دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، وخاصة مع العولمة والانفتاح الاقتصادي واتجاهات التحول نحو اقتصاد السوق التي ادت الى خلق اجواء تنافسية شديدة لذلك توضحت اهمية منظومات العمل المستحدثة التي تعمل على تحديث مفهوم دعم المؤسسات الصغيرة وبذلك فان تفعيل دور حاضنات الاعمال استطاع وبنجاح ارساء دور الدولة الاقتصادي ضد التيار الداعي الى تحييد دور الدولة ، وخاصة عند تفعيل حاضنات الاعمال الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

المحور الاول- التجربة التاريخية لبناء حاضنات الاعمال :

أولاً : التطور التأريخي

تعد التجربة الامريكية في اقامة حاضنات الاعمال من اقدم التجارب في العالم ، ولم تكن الولايات المتحدة الامريكية مكاناً جغرافياً لولادة الحاضنات بل كانت مكاناً لولادة مفهوم حاضنات الاعمال ، فكانت USA مكاناً جغرافياً لولادة حاضنات الاعمال لأول مرة في مركز Bata via عام ١٩٥٩ ، وكانت USA البداية الحقيقية لولادة مفهوم حاضنات الاعمال ويعود الى الثمانينات وتحديداً عام ١٩٨٤ ، عندما قدمت مقترحات الى الكونجرس الامريكي تتضمن انشاء نظام وطني لدعم نشر التكنولوجية الجديدة خاصة في قطاع الصناعات الصغيرة لتحسين قدرتها التنافسية وسط أحساس بالقلق في تعثر قدرة الصناعات الكبيرة على استيعاب التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا ، فقد تدخلت الحكومة الامريكية لتخصص وكالة فدرالية لمساعدة المشروعات الصغيرة سميت بالهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة (Small Business Administration)(SBA) .

حيث اهتمت هذه الهيئة ببرامج اقامة حاضنات الاعمال وتنمية اعدادها . وقد اسهمت هذه الحاضنات بتحول عدد كبير من الصناعات الصغيرة في شركات كبرى مثل شركة (أبل ، أنتل ، فيدرال ، أكسيريس ، كومباك ، أمريكا أون لاين) ، كما استطاعت هذه الهيئة خلال عقد التسعينات رفع معدل النمو السنوي للصناعات الصغيرة الى (٣,٨ ٪) ووصل عدد الوحدات الانتاجية الصغيرة الى اكثر من (٢٢) مليون وحدة انتاجية غير زراعية كما تقوم هذه الهيئة ومن خلال الية حاضنات الاعمال بتوظيف حوالي (٥٣ ٪) من القوى العاملة ، كما تمثل نحو (٤٧ ٪) من المبيعات الكلية للولايات المتحدة ، ومساهمتها بنسبة (٥٠ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي الامريكي ، تاركة النصف الثاني للشركات الكبيرة .

وأن التطور الحقيقي لحاضنات الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية هو عند قيام الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال ((NBIA)) في عام (١٩٨٥) والتي تمت اقامتها من خلال بعض رجال الصناعة الامريكيين في صورة مؤسسة خاصة تهدف الى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات ، وقد بلغ عدد الحاضنات المنتمية الى هذه الجمعية(٨٠٠) حاضنة حتى عام (٢٠٠٠) ، كما تطورت الحاضنات في مجموعة ولايات امريكية مثل كاليفورنيا ، نيويورك ، شمال كاليفورنيا ، اوهايو ، كنزاس ، ميريلندا لتصبح المراكز القيادية للقطاع الصناعي في الولايات المتحدة الامريكية. وبالاضافة الى وجود (NBIA) والتي تمثل الشبكة القومية للحاضنات ، أيضاً يوجد عدد من شبكات الحاضنات الاقليمية في الولايات المختلفة مثل جمعية تكساس لحاضنات الاعمال ، وشبكة حاضنات ولاية نيوجرس ، وتذكر احدى احصائيات جمعية تكساس لحاضنات الاعمال ، أن معدل المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الجمعية تزيد عن (٨٠ ٪) من المشروعات ، ويزيد معدل نموها من (٧) الى (٢٢) ضعف معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الاعمال ، حيث أنشأت (١٩) ألف شركة جديدة مازالت تعمل بنجاح وقد تم تولد ٢٤٥ ألف فرصة عمل دائمة .

ويمكن الاشارة الى مسألة مهمة وهو غالباً ما تفضل الجامعات العمل مع الشركات الصناعية الكبرى على العمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ولكن ذلك قد لا يمثل الصورة الكاملة ، فالجامعات يمكن ان تفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بطرق عديدة ، ففي جورجيا انشأ معهد جورجيا للتكنولوجيا « مركز تطوير التكنولوجيا المتقدمة » في عام (١٩٨٠) ، وهو من أوائل حاضنات التكنولوجيا في الولايات المتحدة ، ومهمته هي تقديم المساعدة في نشر التكنولوجيا على المستوى التجاري بغرض زيادة سرعة أنتقالها الى السوق ، ومنذ ذلك الحين ساهم المركز في الترويج التجاري للبحوث الجامعية ، وأيضاً أنشاء برامج للترويج التجاري عام (١٩٩١) ومهمته تقديم الدعم لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في جهودهم الرامية الى تحويل التكنولوجيا من مرحلة المختبر الى منتجات ذات قيمة تجارية. وتتضمن شبكة الحاضنات التكنولوجية في ولاية نيوجرسي والتي تحتوي على (١١) مركز لتنمية المشروعات الصغيرة ، بالاضافة الى(٧) حاضنات تكنولوجية ، وتشمل على(١١١) مشروع ملتحق بالحاضنة و (٤٧٨) فرصة عمل دائمة و (٢١١ ٪) نسبة الزيادة في التوظيف في الشركات ، (٦,٣٨) مليون دولار مجموع عوائد الشركات ، (١٠٤) عدد الشركات التي تخرجت من هذه الحاضنات ، (٧٧٪) نسبة نجاح المشروعات التي تخرجت منها.

وتتوزع حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية جغرافياً على مختلف الولايات المتحدة وتتركز تركيزاً واضحاً في كاليفورنيا ، جورجيا ، أتلانتا ، شيكاغو ، سان خوزيه ، نيويورك ، ريجموند ، بنسلفانيا ، فيلادلفيا ، كونجستن .اما من ناحية توزيعها بين المدن والاريف فأن (٤٥ ٪) من حاضنات الاعمال الامريكية تقع في المدن الكبرى ، (١٩ ٪) من حاضنات الاعمال تقع في المناطق الحضرية ،

(٣٦ ٪) من حاضنات الاعمال تقع في المناطق الريفية . ويمكن الاشارة الى ان هناك مجموعة عوامل تؤثر في توزيع الحاضنات داخل الولايات المتحدة ، تتمثل بالقرب من المدن الصناعية الكبيرة ومراكز البحث العلمي والجامعات ، مثل حاضنة « UCFTT » المرتبطة بجامعة فلوريد فأن (٢٥ – ٣٠٪) من وحداتها الانتاجية حققت أرباحاً اقتصادية لقربٍ موقعها من الجامعة ، وايضاً تتركز حاضنات الاعمال وخاصة التكنولوجية في الولايات التي تهتم بالبرامج العلمية والتكنولوجية وتقديم الدعم لمثل هذه النشاطات ، ففي ولاية كاليفورنيا التي تضم عدداً كبيراً من الحاضنات تتبنى هذه الولاية برنامج الروابط في مجال التكنولوجيا ، وفي ولاية كنزاس برنامج التسويق ، وفي ميريلند برنامج تمويل الاستثمار

المحور الثاني - أنواع حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة

يمكن تقسيم حاضنات الاعمال في الاقتصاد الامريكي على أساس طبيعة النشاط الذي تزاوله وعلى الشكل الاتي :

١-حاضنات الاعمال التكنولوجية

تمثل الحاضنات التكنولوجية وسيلة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة ، وتيسير عملية اعادة الهيكلة وتعزيز التكنولوجيا والتوسع في المشروعات التجارية وخلق فرص العمل الجديدة . وتشكل هذه الحاضنة النسبة الاكبر من الحاضنات داخل الولايات المتحدة ، اذ تمثل (٢٧ ٪) من مجموع الحاضنات الكلي ، وقد تركزت تلك الحاضنات على المشروعات الجديدة التي تعتمد في عملياتها الانتاجية على التكنولوجيا الجديدة كأداة لتعزيز المشروعات الابتكارية التي تؤدي الى خلق فرص عمل ونشر البحوث الجامعية على المستوى التجاري . وقد توزعت الحاضنات التكنولوجية في الولايات المتحدة على مجموعة اختصاصات ، وكانت نسبة الحاضنات التي تخصصت بتكنولوجيا الالكترونيات والمعلومات (٤٨,١ ٪) ، اما الحاضنات التي ركزت على التكنولوجيات الحياتية ، الطب الحياتي فكانت نسبتها(٢٤,١ ٪) في حين ساهمت الحاضنات ذات التقنيات المختلفة بنسبة (٢٧,٨ ٪) من مجموع الحاضنات التكنولوجية في الولايات المتحدة ، فقد تم أنشاء حاضنة « أوستن » التقنية للحد من نسبة فشل المشروعات الجديدة ، حيث تم تخرج (٥٠) مشروع من الحاضنة والمنتسب اليها (١٩) مشروع في عام (٢٠٠١) ، قامت الحاضنة بتوليد ١٩٠٠ وظيفة ، واجمالي العوائد فاقت مبلغ (٧٢٠) مليون دولار خلال العشرة السنوات (١٩٩٢ – ٢٠٠٢) مثلا الشركة في مجال تجارة الالكترونيات قد بدأت داخل الحاضنة بعدد من الموظفين لا يتجاوز (١٠) موظفين ، اصبح يعمل فيها لحد عام (٢٠٠١) حوالي (٤٠٠) موظف ، وبلغت ارباحها (١٠,٤) مليون دولار . وأيضاً الشركة التي تعمل في مجال البحوث الصيدلانية والعلوم التي دخلت عام (١٩٩٢) ، حيث بدأت بعدد موظفين (٥) موظف ، اصبح العدد (١٢٠) موظف في عام (٢٠٠١) ، وبلغت ارباحها حوالي (١١) مليون دولار ، هناك العديد من الامثلة المشابهة بمختلف الحاضنات التقنية داخل وخارج الولايات المتحدة الامريكية .

٢. حاضنات دولية

تتركز هذه النوعية من الحاضنات في الولايات المتحدة وخاصة في ولاية كاليفورنيا في مدينة « سان خوزيه » التي يطلق عليها سفيرة وادي السيلكون ، وتعد هذه الحاضنات من الاتجاهات الحديثة في صناعة الحاضنات ، وقد تم ابتكارها من اجل ملاحقة التطورات الاقتصادية والتوسع في التجارة الدولية وازالة الحواجز بين الاسواق ، وقد اقيمت هذه النوعية من الحاضنات من اجل الشركات العابرة القوميات ومن اجل تسهيل عملية توظيف الشركات الجديدة الناشئة في بيئة اعمال تماثل بيئة الاعمال في الشركات الدولية ، من حيث توافر البنية التحتية الحديثة والمهارات الفنية والادارية ذات المعايير الدولية بالاضافة الى وجود خبراء في مجالات الشراكة الدولية واقامة المشروعات ، وتؤكد التجارب ان معظم

المشروعات التي تنتمي الى هذه الحاضنات هي مشروعات صغيرة ومتوسطة تريد ان تتوسع في انشطتها والدخول الى اسواق جديدة ، حيث تتوافر العمالة الرخيصة المدربة والقوانين المحلية التي تشجع أقامة مثل هذه المشروعات .

٣. حاضنات تهدف الى الربط بين الصناعات الصغيرة وشركات وهيئات حكومية كبيرة .

وتهدف هذه الحاضنات الى تعزيز التعاون بين الشركات والمؤسسات الكبيرة من جهه والمشروعات الانتاجية الصغيرة الداخلة في الحاضنة من جهة اخرى ، وقد لعبت تلك الحاضنات دوراً كبيراً في الاقتصاد الامريكي ، ومثال ذلك تطوير اقتصاد ولاية كاليفورنيا الذي مر في تغيير هيكلي كبير في اوائل التسعينات من القرن العشرين.

٤. حاضنات تهدف الى استقطاب الشركات التكنولوجية العالمية

أن هدف هذه الحاضنات هو دمج مبدأ الاستثمار والتنمية التكنولوجية ، من خلال توفير البنية الاساسية للمشروعات والخدمات التي تعطي قيمة مضافة للشركات المشتركة في الحاضنة ، ومثال على هذا النوع من الحاضنات هي « Incubator Inc , » التي تقع في مدينة بركلي في ولاية كاليفورنيا ، بالاضافة الى قيام احدى الشركات العقارية الكبيرة Inc Harlem , Restoration بأنشاء عدد من الحاضنات الخاصة في (٢٣) مبنى تمتلكها هذه الشركات وتمثل (٤٥٠) وحدة مجهزة لاقامة مشروع جديد ، ومنها حاضنة « Harlem » التي تشغل مساحة (١٣٣) ألف قدم مربع وتشمل (٦) مباني وتحتوي على (٤٠) وحدة مجهزة ، ومساحة الواحدة منها (١٥٠٠) قدم مربع.

٥. حاضنات ذات اهداف متعددة

وهي حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وانتاجية وخدمية متنوعة ، ظهر هذا النوع في دول امريكا الشمالية ، وقد ساهمت هذه الحاضنات في بناء الاقتصاد الامريكي ، اما بالمشاركة الفعلية في الانتاج المادي او بتقديم الخدمات ، علماً بأن التركيز كان أكثر وضوحاً على الانتاج المادي اذ بلغت نسبة الحاضنات التي تخصصت بالانتاج المادي (٤٤,٤ ٪) في حين نسبة الحاضنات التي تركز على الخدمات (١٧,٨ ٪). والجدول (١) يوضح عينة من حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية .

المحور الثالث / أنواع حاضنات الأعمال

حاضنات الأعمال عبارة عن مشاريع أقتصادية تنموية أجتماعية , ثقافياً وحضارياً , وعلى الرغم من هذا الاختلاف وعلى المستوى العالمي الا انها تشترك الى حد ما بتصنيف

جدول (١)

عينة من حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية حسب طبيعة النشاط

نوع النشاط	التفاصيل	العدد حاضنة	النسبة المئوية
حاضنات اعمال تكنولوجية	تكنولوجية الالكترونيات والمعلومات	٣٨	٤٨.١
	التكنولوجية الحياتية والطب الحياتي	١٩	٢٤.١
	معلومات مختلفة	٢٢	٢٧.٨
مجموع العينة		٧٩	% ١٠٠
حاضنات ذات اهداف متعددة	الانتاجية الصناعية	٣٥	٤٤.٤
	الخدمية	١٤	١٧.٨
	المختلطة	٣٠	٣٧.٨
مجموع العينة		٧٩	% ١٠٠

الحاضنات حسب معايير معينة وهي كالأتي :-

أولاً : من حيث أهدافها , وتصنف الى :

حاضنات ربحية :

وهي تلك الحاضنات التي تقيمها الشركات التمويلية ورأس المال المشارك وتوظيف الاموال , وتقدم الخدمات المالية خاصة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة او ذات المخاطر العالية .

حاضنات غير ربحية :

وهي تلك الحاضنات التي تقوم بها الحكومة او المنظمات الدولية والاقليمية لتشجيع وتنمية المشروعات الجديدة لاسيما في المجال الاقتصادي والتكنولوجي التي تحقق معدلات نمو مرتفعة سواء في الجانب الاقتصادي او الاجتماعي و٩٠٪ من حاضنات الاعمال في امريكا غير ربحية , وفي اوروبا ٧٠٪ من حاضنات الاعمال غير ربحيةٍ و ٤٠٪ منها تقدم خدمات مجاناً , كما وان ٣٥٪ منها تقدم الخدمات بأقلٍ من اسعار السوق.

ثانياً : من حيث اختصاصها وتصنف الى :

حاضنات اختصاصية : وتصنف الى

أ-الحاضنات التصنيعية : وهي تلك الحاضنات التي يتم انشاءها من اجل تقديم التسهيلات والخدمات والمستلزمات الانتاجية الى الوحدات الصناعية الصغيرة سواء في مراحل دراسة المشروع او في مراحل بعد انشاء المشروع .

ب- حاضنات تكنولوجية وبحثية : وهي تمثل حاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الابحاث وتهدف الى الاستفادة من الابحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها الى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الاساسية لهذه الجامعات , من معامل وورش واجهزة بحوث , ومن خلال هذه النوعية من الشراكة التكنولوجية الاقتصادية يمكن اعادة تعريف الدور الذي يمكن ان تلعبه المعاهد البحثية والجامعات في عمليات التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر من خلال انتاج وتسويق التكنولوجيات الجديدة والمتطورة .

ج- الحاضنات ذات التقانات التخصصية : وهي تلك الحاضنات التي تختص بتطبيقات تكنولوجية تخصصية معينة كالتكنولوجيا الاحيائية وتكنولوجيا المعلومات والبيئة وتكنولوجيا الفضاء ويطلق عليها التقانات الحيوية .

د - الحاضنات الاختصاصية في الخدمات : وتركز على جذب المشروعات الصغيرة ذات الطابع الخدمي , كالسياحة , النشاطات الترفيهية – لسد حاجة السوق .

هـ - حاضنات الاعمال المكتبية : وهي تلك الحاضنات التي تقدم الدعم للمبادرين بتوفير المكاتب المناسبة للتأجير وتبدأ بأسعار زهيدة تجتذب المتاجر ثم تزداد لتصبح مقاربة لاسعار السوق .

و- الحاضنات ذات الاهداف الخاصة : وهي تلك الحاضنات التي تقوم باعتماد خبرات محدودة المواصفات وتنشأ علاقات مميزة ومحددة لتقديم خدماتها بأحسن جودة مستطاعة للمؤسسات المحتضنة , فسعت الهيئات والجمعيات لاقامة حاضنات تختص بالعناية بفئات معينة من المجتمع كالحاضنات التي تختص بالرائدات من النساء او التي تختص بالمعوقين وحاضنات لخريجي المعاهد الفنية وحاضنات توجه العناية بالتنمية الريفية .

ر- حاضنات متخصصة في اعمال المرأة : من اجل تشجيع المرأة

ومساندة خطواتها الاولى في عالم الاعمال , فقد عمدت بعض الدول الى اقامة حاضنات خاصة تلائم طبيعة التخصصات التي تفضلها المرأة , حيث توفر لها التدريب والارشادات الى جانب برامج التمويل المتخصصة .

ز- وهناك حاضنات متخصصة لمواجهة مشكلات محددة (استيعاب المتقاعدين من القوات المسلحة او من شركات كبرى منهارة) بالاضافة الى حاضنات متخصصة في مجالات فنية او ابداعية (الوسائط المتعددة , مواد تلفزيونية , تصميمات) . حاضنات متعددة الاختصاصات : وتصنف الى :

أ- الحاضنات ذات الخدمات المتكاملة : وهي الحاضنات التي تقدم حزمة متكاملة من الخدمات (التقنية , الاقتصادية ,الادارية , الاستشارية , التسويقية ,.... الخ) على هيئة استشارات او التشاور مع مؤسسات مختصة اذ تحصل الوحدات الاقتصادية المنتسبة اليها على مزايا عديدة كمقر لأدارة الوحدات الاقتصادية والعملية الانتاجية ومستلزمات العمل الاداري وكافة المعلومات المتعلقة بقوانين الانتاج وتسجيل الشركات لدى السلطات الحكومية اضافة للاستشارات حول الاسواق الخاصة بتصريف المنتجات , وفي الولايات المتحدة ٤٧ ٪ من الحاضنات غير اختصاصية .

ب- الحاضنات المجازية : او ما تسمى بالافتراضية, وهي الحاضنات التي يتم انشاءها في موقع جغرافي يفتقر لمؤسسات مساندة لعملها مما يدفعها لتقديم خدمات الدعم والاسناد للمؤسسات المحتضنة خارج مبنى الحاضنة . وتسمية الحاضنات المجازية هي التي لا تمتلك مباني خاصة بها وايضاً تطلق هذه التسمية على الحاضنات التي تقدم خدماتها للشركات المتخرجة منها .

ثالثاً : من حيث الجهات الراعية لها : وتصنف الى :

١.الحاضنات المرتبطة بالحكومة : وهي تلك الحاضنات التي تنشأ بدعم ورعاية من الحكومة او الاجهزة المحلية حيث تشرف الدولة على اكثر من (٥٠٪) من هذه الحاضنات التي تمت اقامتها من خلال بعض رجال الاعمال والصناعة الامريكيين وتسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى القومي وتحويل البطالة في المجتمع الى قوة اقتصادية قادرة على العمل والانتاج .

٢.الحاضنات المرتبطة بالقطاع الخاص : وهي تلك الحاضنات التي غالباً ما تستهدف تحقيق الارباح وعوائد استثمارية لمالكيها ودمج الاستثمار بالتنمية .

٣.الحاضنات المرتبطة بالمؤسسات الكبيرة : تم بناء هذه الحاضنات بهدف تجاوز الاغطية الادارية الثقيلة وللتسريع في التجديد التكنولوجي من خلال تقديم الخدمات التي تحتاجها المؤسسات الانتاجية الكبيرة وتطوير سلع جديدة من خلال دراسة جدواها الاقتصادية من الحاضنة.

٤.الحاضنات المرتبطة بالجامعات ومراكز الابحاث والتي لها نفس الاهداف التي تسعى الى تحقيقها الحاضنات الحكومية والقطاع الخاص .

رابعاً : من حيث طبيعتها وتصنف الى :

١.حاضنات الاعمال الدولية : تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الاجنبية الى هذه الدول من ناحية , وتطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه الى الاسواق الخارجية .

٢.الحاضنات الاقليمية : وهي الحاضنات التي تقدم الخدمات لمنطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات واستثمار الطاقات المعطلة في هذه المنطقة او خدمة اقليات معينة او شريحة , كالحاضنات التي تقع في المناطق الريفية ويكون روادها من هذه المناطق.

المحور الرابع : دور حاضنات الاعمال في مواجهة بعض من كلف التحول :

هناك وجهتا نظر قائمتان , الاولى تنادي بضرورة فتح الاسواق وارساء بيئة اعمال محفزة والثانية انه يجب تحفيز

قطاعات الاقتصاد الوطنية مع ضرورة بناء وتعزيز قدرات القطاع الخاص لتمكينه من المنافسة في ظل اجواء السوق المفتوحة , ويرى بعض الخبراء ان وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة وبيئة اعمال محفزة ومفتوحة هما الاساس لنشوء نمو اقتصادي بأعتباره الشرط المسبق لعملية القضاء على الفقر , ويرى آخرون انه لا يتوجب على مؤسسات القطاع الخاص ان تمتلك قدرة الاستجابة للاسواق المفتوحة بل ويذهب هؤلاء الى ابعد من ذلك حيث يرون ان هذه المؤسسات قد تتعرض الى الدمار في ظل غياب السياسات الداعمة للتنافسية , وللتوفيق بين هذين المنظورين يرى خبراء آخرون انه هناك حاجة لبرامج تدمج بين وجهتي النظر هاتين , وقد اكدت بعض الدراسات والابحاث استخلاص العبر من كلا المنظورين حيث تنادي بالتصدي لقضايا البيئة المحفزة من خلال ارساء استراتيجيات قادرة على تحفز استجابة القطاع الخاص. وبسبب سياسات الاصلاح الاقتصادي وما تتضمنه من تحرير الاقتصاد وبرامج التثبيت والتكييف وما ينتج عنها من آثار اجتماعية واقتصادية , فان وجود هيئات عليا ومراكز الاعمال وحاضنات الاعمال تساهم في تنظيم وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة ودعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين اصحاب افكار الطموحة الذين لا تتوفر لديهم الموارد الكافية , سيكون له انعكاسات ايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والوظيفي .

اولاً : دور حاضنات الاعمال في تعزيز النمو المستدام

أن دعم المشروعات الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الاولى للحاضنات سواء كانت هذه المشاريع تنفذ بداخلها او تلك المنتسبة اليها من خارج الحاضنة , وكذلك تقدم خدمات للمشروعات المحيطة بها عن طريق ربط المؤسسات والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة بالحاضنة , وقد اشادت تقارير الجمعية الامريكية للحاضنات الى ان معدلات نجاح واستمرار المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنة وصلت الى ٨٨٪ مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات بصفة عامة .

ويتمثل الدعم الذي تقدمه الحاضنة الى المشروعات والوحدات الانتاجية بتوفيرالاتي :-

١.الدعم المالي : وذلك من خلال التنسيق مع الحكومات والبنوك التجارية ومؤسسات تمويل ومستثمرين بأنشاء صناديق تمويل بشروط ميسرة وضمان قروض البنوك التجارية لمواجهة التكاليف العالية والمخاطرة المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة .

٢.تقديم خدمات ادارية وفنية : وذلك بتشكيل لجان استشارية من الخبراء ورجال الاعمال والمختصين ، لمساعدة الوحدات الصغيرة في وضع خطط العمل مثلا والميزانيات والدراسات المتعلقة بالتمويل والانتاج والتسويق ... الخ

٣. تطوير قاعدة بيانات ومعلومات متخصصة في المجالات التي تحتاجها المشاريع الصغيرة الداخلة ضمن الحاضنة مثل التقانات المستخدمة وكيفية الاستفادة منها والاسواق المستهدفة وكيفية الوصول اليها ومصادر التمويل وحجم الضمانات...الخ .

وهذا الدعم والاداء الذي توفره ادارة الحاضنة تعد عاملاً جوهرياً في تنمية هذه المشروعات الجديدة , لدرجة جعلت بعض الخبراء في الولايات المتحدة الامريكية يطلقون على حاضنات الاعمال « معهد اعداد الشركات » ومع الاشارة الى الارتفاع الكبير لمعدلات فشل المشروعات الصغيرة في الاعوام الاولى لأقامتها حيث اوضحت الدراسات ان ٥٠٪ من المشروعات الجديدة في الولايات المتحدة تفشل في خلال عامين من اقامتها , بينما

يفشل حوالي ٨٥٪ في خلال خمسة اعوام , من ناحية اخرى اوضحت التقارير الحديثة التي اجراها قطاع الاعمال منذ نشأت برامج حاضنات الاعمال , قد افرزت نتائج جديدة ان ٩٠٪ من جميع الشركات التي تمت اقامتها داخل الحاضنة الاوربية مازالت تعمل بنجاح بعد مضي اكثر من ثلاثة اعوام على اقامتها .

ومن خلال حاضنات الاعمال واثارها التنموية الشمولية على الاقتصاد القومي وعلى المشاريع المحتضنة , ادركت عالمياً بأنها اداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي بتزويد الخدمات والموارد الى المشاريع المحتضنة وبكلفة رخيصة , والتي تعد من اهم ركائز التنمية الاقتصادية حيث ان هذه المشاريع تقوم بدفع الضرائب والرسوم وتنشيط عمليات الانتاج والتصدير وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول ومن ثم تفيد المجتمع .

وفي اطار السعي لانعاش التنمية الاقتصادية يمكن للحاضنات ان تقوم بدور مزدوج , خصوصاً الحاضنات الموجودة في الجامعات , بان تعمل كمنشآت تجريبية لتحويل نتائج البحوث الى منتجات وخدمات تجارية من ناحية وتهيئة البيئة المناسبة لتدريب اصحاب الاعمال الناشئين من ناحية اخرى , ومن خلال الاتصال بمؤسسات الاستثمار يمكن للحاضنات ان تدعم الاستخدام الفعال لرأس المال المتاح . بالاضافة الى دور الحاضنات الذي تلعبه في تقوية اواصر التعاون بين القطاعين الخاص والعام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

كما تساهم حاضنات الاعمال في دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية من خلال رعاية وتنمية الافكار الابداعية والابحاث التطبيقية , والعمل على تحويل البحث العلمي الى مرحلة التنفيذ من خلال اقامة المشاريع الصغيرة وتعظيم بذلك دور المشاريع الصغيرة التكنولوجية كأحد اهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدراتها القائمة على تطوير وتحديث عمليات الانتاج بشكل اسرع وبتكلفة اقل مما هوفي الشركات الضخمة , وبذلك تلعب الحاضنات دوراً في تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في قطاعات محددة .

كما تساهم حاضنات الاعمال في توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الانتاجية العالية للاستفادة من عملية التطوير التكنولوجي , ونقل اليد العاملة الى القطاعات الاكثر انتاجية من اجل تحسين ظروف المعيشة لذوي الدخول المحدودة .

بالاضافة الى دورها في التنمية الاقليمية , حيث ان استقرار الحاضنات في مناطق الدخول الواطئة سيساعد على تطوير تلك المنطقة , وتخريج الكثير من المؤسسات الصناعية الصغيرة الناجحة التي تتوطن بالقرب من موقع الحاضنات , وقد اظهرت احدى الدراسات بأن ٨٤٪ من الشركات المتخرجة من الحاضنة توطنت بمسافة خمسة أميال من موقع الحاضنة.

فالحاضنات تؤثر في الاستثمار بحل المشاكل التي تواجه المستثمرين في الصناعات الصغيرة حيث يصطدم المستثمر بمشاكل عديدة تحد من الاستثمار فضلاً عن الجهات العديدة التي يتعامل معها المستثمر والتي تؤثر في الاستثمار , وبذلك فان انجاز الاستثمارات خلال الحاضنات سيختزل هذه المشاكل الى ادنى حد ممكن , فضلاً عن كونه يوسع الاستثمارات ويعظم آثارها في النمو الاقتصادي , وبذلك فأن اهمية الحاضنات هي تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي وهذا يؤدي الى حفز الاستثمار وبالتالي رفع معدل الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً : دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية الموارد البشرية وتوليد فرص عمل

أن أهم تأثيرات وجود حاضنات الاعمال هي تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على ادارة المشروع في اي مجتمع , بالاضافة الى توليد فرص عمل دائمة او غير دائمة , مباشرة او غير مباشرة من خلال الشركات التي تساعد الحاضنات في اقامتها وتنميتها , حيث يمثل توليد فرص جديدة للعمل هدفاً هاماً لخطط الحاضنات في العديد من البلدان وذلك لمعالجة مشكلة البطالة , وتذكر

احصائية انه قد تم توليد(٢٦) ألف فرصة عمل جديدة من خلال(٧٨) حاضنة مشروعات فقط في جمهورية التشيك , وانشاء مركز المبادرات المحلية في سان نازيير في فرنسا للمساعدة على توليد فرص عمل جديدة وتنويع الاقتصاد المحلي الذي يعتمد الى حد كبير على شركات الصناعات المعدنية الكبيرة .

ومن خلال تقديم نماذج ناجحة للشركات المحتضنة , تساهم حاضنات الاعمال بمعالجة مشكلة البطالة , وهذا الامر له أهميته في الدول النامية , والدول المتحولة اذ تعاني من قوة العمل العاطلة ولاسيما من الخريجيين الذين يحتاجون الى مؤسسات لرعايتهم قبل ان تتحول الحالة الى مشكلة اجتماعية . وان كثير منهم لديهم افكار مشروعات ويحتاجون الى من يقوم بترجمة تلك الافكار الى منتجات وعندما يتحقق ذلك سيساهم في توسيع فرص الاستخدام على صعيد الاقتصاد القومي , والحاضنات طالما ينظر اليها كمشروع استثماري ستساهم في توليد فرص جديدة للاستخدام , وقد اشارت دراسة في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ بان ٦٠٠ حاضنة استطاعت ان تدفع الى السوق ١٩٠٠٠ شركة ساعدت في توليد ٢٤٥٠٠٠ فرصة عمل للاقتصاد الامريكي (١) .

وتعد حاضنات الاعمال وسيلة ذات تأثير ملموس في مجال التوسع النوعي للاستخدام ففي هذا الصدد هناك أمران :-

الامر الاول :

أن فكرة حاضنات الاعمال تلازمت مع الرغبة في استقطاب خريجي الجامعات والمعاهد العالية ومساعدتهم على اقامة مؤسساتهم , وبذلك ساعدت على تقليص البطالة بين المتعلمين , والتي يترتب على أنتشارها تكاليف باهضة على الاقتصاد .

الامر الثاني :

أن حاضنات الاعمال لها اهداف خاصة في مجال توليد فرص عمل نوعية للموارد البشرية مثل هناك حاضنات تسعى للاهتمام بفئة معينة من المجتمع او التي توجه العناية بالتنمية الريفية وتشجيع الريادة في المناطق البعيدة , كما هو الحال في البرازيل بالاضافة الى تطوير المهارات الفنية والمهنية للايدي العاملة عن طريق الدورات التدريبية التي تقيمها المؤسسة المحتضنة ومع ما ينطوي عليه من زيادة معدلات انتاجية الفرد من جهة وتحجيم مشكلة البطالة المقنعة الواسعة الانتشار في الدول النامية من ناحية اخرى .

ويمكن اعتبار حاضنات الاعمال من الآليات المثالية في قدراتها على تقليص التفاوت ما بين الحضر والريف وخاصة في البلاد العربية حيث تكون مؤشرات التفاوت واضحة والمتمثلة بمؤشرات الأمية بين البالغين ومؤشر التغذية الذي يقيس حاجة الفرد من الطاقة يومياً , ومن ثم ارساء اسس التطور الاقتصادي والفني والعلمي في الريف وتنمية موارده , مما سيحد من الفقر ويعزز من اسس البناء الاجتماعي ويخفف من الصعوبات امام استدامة التنمية .

هيكل رأس المال وأثرهُ في ربحية المصرف

اعداد: نور نبيل سلمان

المقدمة

ان المصارف العراقية بوصفها من أهم المؤسسات التي تهدف بدرجة أولى تعظيم ربحيتها شأنها شأن أي منشاة اعمال يهدف ملاكها الى تعظيم ثرواتهم وزيادة القيمة السوقية لأسهمهم ، وتلجأ المصارف العراقية الى تحقيق تلك الاهداف من خلال زيادة حصولها على اكبر قدر من الودائع ومصادر الاموال بأقل تكلفة ممكنة ، ثم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر اكبر قدر من الارباح ، حيث يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي الى اقصى حد ممكن.

يعتبر تحقيق الارباح من اهم الاهداف التي تسعى اليها المصارف فهو امر ضروري لبقائها واستمرارها ، وهو كذلك يعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والادارة والجهات الرقابية ، فهو الغاية التي يتطلع اليها المساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم، وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف،وهو كذلك الهدف الذي تصبوا اليه ادارة المصرف لكونه مؤشراً هاماً لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها،وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرته على تحسين كفاية رأس ماله.

أولاً/ مفهوم راس المال

يعد راس مال المصرف عبارة عن الاصول الصافية للمصرف وتضم الاستثمارات الاصلية اضافة الى المكاسب والارباح ، وعليه يتطلب الامر ان نتطرق وبشكل موجز الى مفهوم راس المال من وجهات نظر مختلفة سواء كانت اقتصادية او قانونية او محاسبية، فالاقتصاديون يرون في راس المال ،مجموعة من السلع الانتاجية التي تستخدم في انتاج سلع انتاجية اخرى ،او انه مجموع السلع الاستهلاكية التي لم تستهلك بعد .

اما القانونيون فيصفونه، بانه عبارة عن مجموع قيم الاسهم النقدية الاسمية المتساوية القيمة وغير القابلة للتجزئة ،والتي تعرض على الجمهور بالاكتتاب العام بعد دفع النسبة المطلوبة قانونيا من المؤسسين .

ومن جهة اخرى، يرى المحاسبون بان راس المال

يمثل صافي موجودات الشركة، بمعنى(الموجودات- المطلوبات) ويتطلب ذلك عند المحاسبين فتح حساب مستقل لراس مال كل شريك حساب واحد لراس مالهم ومنها يعرف راس مال المصرف بانه عبارة عن الاموال التي يمكن دفعها من قبل المشروع للقيام بإنشائه وراس المال هو القيمة الاسمية لرؤوس اموال المصارف مضافا اليها احتياطيات راس المال التي تأتي من الارباح الصافية من قروض واستثمارات المصارف، وذلك بعد طرح الضرائب وحصص المالكين او المساهمين منها، وراس المال هو مجموع قيم الاسهم العادية مضافا اليها الاحتياجات التي تمثل ارباحا متولدة في اعوام سابقة ثم تقرر الادارة احتجازها كما انه من الضروري معرفة بعض المفاهيم التالية قبل البدء بمعرفة وظيفته واهمية راس المال وهي :-

١-يمثل ارباح الموجودات الرأسمالية :تمثل راس المال المستثمر مع الفائض الذي اكتسبه.

٢-راس المال الاسمي :عبارة عن القيمة الاسمية للاسهم تميزا لها عن القيمة النثرية او السوقية .

٣-راس المال الاحتياطي :يمثل المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم.

٤-راس المال العامل (موجودات متداولة):هي موجودات تساهم في تحقيق الارباح نتيجة تشغيلها في العمل.

٥-راس المال المكتب به: المدفوعات النقدية او العقاري التي يؤديها حملة الاسهم، وعليه فان راس مال المصرف وهو احد اهم العناصر التي تسهم في تأسيس المصرف ،ونجاحه واستمراره ،اذ يوفر الاموال الضرورية لتوفير الموارد المادية والبشرية التي يتألف منها.

ثانياً / اهمية راس المال في المصرف

راس المال يعتبر من المتطلبات الاساسية لأي وظيفة تشغيلية، وفي المصرف السلطات الرقابية او البنوك المركزية لا تمنح اي ترخيص او أجازه ممارسة نشاط ما لم توفر لدى المصرف حد ادنى من راس المال كشرط اساسي وعلى هذا الاساس فان اهمية راس المال للمصرف تتمثل بالاتي:

١-يلعب دورا كبيرا في العمليات المصرفية في بداية حياة المصرف وايضا يلعب دورا كبيرا في المحافظة على الرصانة المالية طول حياة المصرف.

٢-يساعد المصرف على البدء من خلال شراء الموجودات الثابتة في بداية حياته .ويعتبر مصدر جيد وفاعل لمساعدته في تمويل استثمارات المصرف (الموجودات الثابتة والاجهزة والمكائن) لتشغيل المصرف

٣-يعد حاجزا وقائيا ويعمل على حماية اموال المودعين وزيادة ثقتهم بالمصرف ويساعد في تعزيز ثقة الجمهور.

٤-يمثل ضمانا للمصرف لتغطية خسائره المحتملة (يساعد على استمرار عمل المصرف الامر الذي يعزز قدرة المصرف على البقاء والمناقصة.

٥-يلعب دورا كبيرا في تغطية نفقات تأسيس المصرف.

ثالثا/وظائف راس المال في المصرف

يحقق راس المال المصرفي وظائف مهمه تمكن المصرف من تحقيق الكفاءة والفاعلية في نشاطاته بما يضمن له البقاء والاستمرار في اداء نشاطاته وتكمن هذه الوظائف بالاتي:

١- حماية اموال المودعين من المخاطر :يؤدي راس المال مهام رئيسة في حماية اموال المودعين وكلما زاد راس مال المصرف زاد ضمان المودعين في حماية اموالهم وان المصرف يتعرض لمخاطر عديدة نتيجة لزيادة عملياته المصرفية مثال ذلك، مخاطر الاختلاس او خيانة الامانة، مخاطر التمويل ومخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف وبدعم ثقة المودعين في قدرة المصرف على مواجهة المخاطر والمشكلات .

٢- تمويل الموجودات الثابتة: تعد هذه الوظيفة ذات اهمية كبيرة ومن المهمات بالنسبة للمصرف، ومن هذه المهمات تقديم لشراء الموجودات الثابتة من المباني و الآلات والمعدات وغيرها ، وايضا شراء الموجودات الثابتة المرتبات في بداية النشاط وكذلك منح الاقراض

والتسهيلات المختلفة لحين جذب واستقطاب الودائع.

٣-التوظيف في بداية حياة المصرف (الوظائف التشغيلية):اي تشغيل جزء من راس المال في بداية حياة المصرف اذ من الصعب على المصرف في بداية عملة الحصول على الاموال الكافية من مصادر التمويل المختلفة ،فضلا عن محدودية اعمال الابداع في الايام الاولى من حياة المصرف لذلك لابد من الاعتماد على راس المال في هذه الفترة .

٤-تحمل الخسائر وتدعيم ثقة المودعين بقدرة المصرف على الصمود امام الصعوبات التي تعترضه اثناء عمله، وايضا يعمل راس المال على اسناد المصرف وترصين موقفه المالي في مواجهة الخسائر عن ممارسة الانشطة والفعاليات المختلفة اثناء عمله مما يؤدي الى انه يعمل على امتصاص وتغطية الخسائر غير المتوقعة ايضا.

٥-يستخدم في توظيف امواله في مجالات الاقراض والاستثمار اذ لا يتوقع ان يحصل المصرف على مصادر تمويل وخاصة الودائع حال الاعلان عن تأسيسه كما ان هنالك ارتباط بين راس مال المصرف وبين كل من القروض والاستثمارات والودائع .

٦-تمثيل المالكين (المساهمين) في مجلس ادارة المصرف حيث تحدد القوة التصويتية للمالكين بعدد الاسهم التي يمتلكونها.

رابعا/ زيادة راس المال في المصرف ومصادره المعتمدة في زيادته

تمثل زيادة راس المال في المصرف تكوين لراس مال المصرف بزيادة رأسماله ويعود قرار زيادة رأسماله الى جمعيته العمومية، وبالإمكان التمييز بين الزيادات بمساهمات نقدية واخرى عينية، وبدمج قسم من الارباح والاموال الاحتياطية وتفي زيادة راس المال في المصارف توزيع الارباح على عدد كبير جدا من المساهمين اي حملة الاسهم . ولغرض زيادة راس المال خلال عمر المصرف فاذا كان المصرف مثلا حكوميا (عاما) فان الدولة تسدد راس المال عند التأسيس ، وكذلك الدفعات اللاحقة، من اجل زيادة راس المال ، ومن ذلك يمكن ان نحدد ابرز مصادر زيادة راس مال المصرف وكما يأتي:-

١- زيادة راس المال بإصدار اسهم جديدة :

تلجا المصارف الراغبة بزيادة رأسمالها غالبا الى اصدار اسهم جديدة ،يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدماء او طرح الاسهم الجديدة للاكتتاب العام، حيث ان هذه الزيادة لا يترتب عليها زيادة القوة الإيرادية للمصرف لذلك فان الاسلوب الامثل لتحسين القوة الايرادية للمصرف هو توجيه الاموال المستمرة من زيادة راس المال الى التوظيف في عمليات الاقراض والتسليف .

٢- زيادة راس المال عن طريق اعادة تقدير الموجودات :

تعد هذه الطريقة استراتيجية ومعروفة وشائعة لدى المصارف، اذ تقوم الاخيرة بإعادة تقدير قيمة الموجودات التي قد تم شرائها سابقا وتسجيلها حسب سعر التكلفة غير ان هذا السعر قابل للزيادة او النقصان نتيجة الظروف الاقتصادية المختلفة كالتضخم وارتفاع الاسعار، وفي هذه الحالة يحق للمصرف تقدير موجوداته وعد الزيادة في قيمتها زيادة في راس المال.

٣- زيادة راس المال عن طريق دخول مساهمين جدد يملكون موجودات عينية او نقدية حسب هذه الطريقة يتم الاتفاق بين مالكي الموجودات الانفة الذكر وبين المصرف واحتياجاته منها ،ويتم اعتمادها لتحديد عدد الاسهم التي سيتم تخصيصها للمساهمين الجدد الذين يقدمون هذه الموجودات. وقد تكون هذه الزيادة اما عينية او نقدية او تكون الزيادة بدمج الحالتين السابقتين بتقديم مبالغ نقدية وموجودات عينية.

٤- زيادة راس المال عن طريق تحويل دائني المصرف الى مساهمين :

يلجا المصرف الى زيادة رأسماله عن طريق تحويل ديونه او جزء منها الى اسهم وخصوصا عندما تكون هذه الديون كبيرة ولا يستطيع المصرف دفعها .

٥-طريقة تحويل الارباح المرحلة من سنوات سابقة او

جزء منها الى راس المال:
يقوم المصرف بزيادة راس المال من خلال تحويل ارباحه التي حققها في سنوات سابقة الى راس المال، وكلما سعت الادارة الى زيادة الايرادات وتخفيض المصروفات فان ذلك سيؤدي الى زيادة الارباح التي يحصل عليها المصرف.

٦-زيادة راس المال عن طريق احتجاز الارباح او بالاحتياطي:
يلجا المصرف اليها من اجل زيادة رأسماله وذلك من خلال احتجاز الارباح المتحققة في المصرف وبالتالي تعظم ارباحها باستمرار مما تساهم في تعظيم القيمة السوقية للسهم، وقد تلجا المصارف الى زيادة راس المال من خلال استخدام الاحتياطيات وذلك بإضافة هذه الاحتياطيات الى راس المال . وهكذا يكاد يكون هو المصدر المفضل لزيادة راس المال ولكن من الضروري توظيفه بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة.

المبحث الثاني:-
(هيكل راس المال المصرفي)

اولاً :- مفهوم هيكل رأس المال Capital structure

لكي تقوم اي وحدة اقتصادية بممارسة الانشطة التي يمكن ان تحقق أهدافها خلال فترة مالية او عدة فترات مالية معينة ينبغي عليها ان تعمل على تهيئة الاموال اللازمة لذلك ، وعليه فأن اي وحدة اقتصادية عندما تبدأ بممارسة أنشطتها المختلفة سوف تعتمد رأس المال الذي يوفره لها المالكون (او المساهمون في حالة الشركات المساهمة) .
وعليه فان هيكل راس المال يعرف بانه يشمل مصادر التمويل طويل الاجل وحقوق الملكية والاسهم الممتازة ان وجدت .

ويتمثل هيكل راس المال بأجمالي الاموال اللازمة لسد الاحتياجات المالية للوحدة الاقتصادية على المدى الطويل والممثلة بكل من :
١.رأس المال الوحدة الاقتصادية المتمثل بالمبالغ التي يدفعها المالكون (في حالة شركات الاشخاص) او الاسهم العادية (والممتازة) التي تمثل حصص المساهمين (في حالة شركات الاموال المساهمة) .
٢.القروض التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الغير (سواء كانوا اشخاصاً او مؤسسات مالية) ، بصورة مالية مباشرة وبمعدل ثابت او من خلال اصدار سندات طويلة الاجل مقابل معدل فائدة ايضاً مطروحة للاكتتاب العام مثل الاسهم العادية .

٣.الارباح المحتجزة ، التي يتم اقتطاعتها من الارباح المتحققة خلال كل فترة مالية بصورة اختيارية او تطبيقاً لقوانين وانظمة عامة او خاصة .

لذلك يمكن القول ان هيكل راس المال في اي شركة يتمثل باجمالي الاموال التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة بحيث ان :-

هيكل راس المال=(الاسهم العادية+القروض والسندات طويلة الاجل + الارباح المحتجزة)

وبصورة عامة يمكن تحديد هيكل رأس المال في اي وحدة اقتصادية من خلال الاعتماد على معادلة الميزانية وفق الصيغة الاتية :

هيكل رأس المال = أجمالي الموجودات – اجمالي المطلوبات المتداولة .

ثانياً :- عناصر هيكل راس المال

يلاحظ ان هناك مصدرين اساسين يمكن من خلالها تحديد العناصر المختلفة التي يمكن ان يتكون منها راس المال وهما

أ – المصادر الداخلية

ب – المصادر الخارجية

أ – المصادر الداخلية

تعرف المصادر الداخلية بانها الاموال التي يمكن الحصول عليها من داخل الشركة والتي تعتبر من حق المساهمين .

ويقصد بالاموال المصرف الخاصة بانها تساوي الفرق بين موجودات المصرف ومطلوباته وتسمى بالقيمة الصافية للمصرف (Bank net worth) وتلعب هذه القيمة دور العازل الواقي الذي يمتص الصدمات المالية المفاجئة التي يتعرض لها المصرف ويشترط القانون في بعض البلدان الا تقل قيمة المصرف الصافيه عن القيمة الاسميه لاسهمة العادية المتداولة فأذا قلت هذه القيمة اصبح المصرف غير ملـــــــــىء (Insolvent)مما يدعو السلطات الى التدخل والطلب الى المساهمين رفع قيمة المصرف الصافيه الى المستوى المطلوب.

عناصر المصادر الداخلية وتتضمن الاتي :

١- راس المال/ وهي الاموال التي يدفعها المساهمون والتي يبدأون اعمالهم منها ، وتشكل النواة الاولى لموارد المصرف . ونميز هنا بين عدة اشكال من راس المال : -

اولاً : - راس المال المصرح به / هو المقدار الذي سمحت به سلطات الاختصاص بموجب قانون المصرف ، وعادة فأن المصرف لايستطيع تجميع رأس المال المكتتب به دفعه واحدة لانه يراعي فيه ملائمته للمستقبل ، لذا فانه يكون غالباً كبير .

ثانياً : - رأس المال المدفوع paid – up / ويتكون من الاموال التي يحصل عليها المصرف من اصحاب المشروع عند تاسيسه. ويعرف رأس المال المدفوع بكونه جزء من راس المال الذي تطالب به المصارف ويدفعه المساهمون فعلاً ولكنه لايعاد ثانية الى المساهمين في حالة خسارة المصرف او حله الابعد تسديد كافة الالتزامات والديون المرتبه على المصرف اما راس المال مدفوع محصل paid – in وهو رأس المال الذي يكتسب به المساهمون (الملاك) ويخصص لحسابات غير راسمالية .

ثالثاً :- الاسهم العادية common stock

وهي التي أصدارها عند أنشاء مصرف جديد ، وكذلك عند اصدار أسهم جديدة للاكتتاب ، وتعتبر من اكثر مصادر التمويل استحداثاً ويمتاز السهم العادي بانه قيمة أسمية متمثلة بالقيمة المدونه في قسيمة السهم عند الاصدار .

رابعاً : - الاسهم الممتازة preferred stocks

يمثل السهم الممتاز مستند ملكيه في الشركة .

ويعتبر السهم الممتاز صك مزدوج بطبيعته Hybrid security اي انه يجمع بين خصائص السهم العادي وخصائص السند .

٢- الاحتياطيات :- هو العنصر الاخر ويتمثل بالاموال التي يقتطعها المصرف من ارباحه ويرى تجنيبها لاستخدامها في الحالات الاضطرارية او التوسيعية .

وتنقسم الاحتياطيات الى الاقسام الاتية :

أولا :- احتياطي اجباري (قانوني)

هي احتياطات ملزمة بموجب القانون ، حيث يتم أستقطاع جزء من الارباح السنوية ، والاحتفاظ بها الى حين أن تبلغ هذه الاحتياطات رقماً معادلاً لرأس المال المدفوع .

ثانيا :- أحتياطي اختياري هو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه بشكل أختياري وذلك بان يقتطع نسبه معينه من صافي ارباحه كل عام كاحتياطي اختياري تودع لدى البنك المركزي.

ثالثاً :- الاحتياطي العام : - هو احتياطي اخر يقتطعه المصرف من صافي أرباحه وبنسبة معينة وذلك لمواجهه ايه خسائر يتعرض لها المصرف زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري .

٣- المخصصات العامة / وهي تستخدم أموال يرى المصرف تجنبيها لاستخدامها في مواجهه التزامات غير محددة . ومن أمثله المخصصات (مخصص ديون مشكوك فيها ، مخصص الضرائب ، مخصص الاستهلاك ، مخصص هبوط اسعار اوراق مالية)

٤- ألارباح المحتجزة (غير موزعة) / فقد يرى المصرف أن الضرورة تقضي عدم توزيع ارباح للمساهمين في سنه معينة .

تكون الارباح المحتجزة في بعض الاحيان أهم من رأس المال لانه من الممكن ان تكون الارباح المحتجزة عالية جداً ، ومن المهم الموازنة بين عملية حجز الارباح وتوزيع الارباح على المساهمين.

ب – المصادر الخارجية

وتعرف هذه المصادر بانها الاموال التي يحصل عليها المصرف من خارج نطاق امواله الخاصة وتتمثل المصادر الخارجية بالودائع :-

الودائع :- وتعتبر من اهم مصادر المصرف الخارجيه وتنقسم الودائع الى :

١- الودائع المحلية

٢- الودائع الاجنبية

١- الودائع المحلية : يقوم المصرف بفتح الحسابات التالية للعملاء :

اولاً : الودائع تحت الطلب :- هي حسابات دائنه تحت الطلب وتمثل ارصده تستحق الدفع فوراً تحت الطلب العميل في أي وقت ولايتقاضى العميل فائده عن امواله المودعه في هذه الحاله او تكون فائده ميسرة .

ثانيا : الودائع الثابته : - وتقسم الى نوعين اساسين هما :

أ – الودائع لأجل :- وهي مبالغ يودعها العملاء لدى المصارف ولاجل متفق عليه مع المصرف عند فتح حساب في المصرف .

ب – ودائع لأجل خاضعة لأشعار :- وهي مبالغ تودع لدى المصارف ولايتم السحب الابعد أخطار المصرف بفتره زمنية متفق عليها عند الايداع .

ثالثاً : ودائع الادخار :- وهي احدى وسائل المدخرات ، ويمكن السحب والايداع في اي وقت ويناسب هذا النوع الافراد الذي يسعون الى العائد المرتفع نسبياً بدون التضحية بالسيولة .

رابعاً : ودائع التوفير :- وتتضمن منح الفائده ويعطى المتعامل دفتر توضح فيه ايداعاته ومسحوباته وماله من فائده على رصيده

ب – الودائع الاجنبية :- وتتكون من الاتي

(أولاً) ودائع البنوك من الخارج

(ثانياً) ودائع غير المقيمين :- هم الاشخاص الذين يملكون حسابات في الخارج .

(ثالثاً) البنك المركزي كمصدر خارجي من مصادر التمويل المصرف ، ويعتبر الممول الاول والاخير للمصارف واحدى وظائفه الاساسية ويقوم بتقديم الاموال للمصارف اذا ما احتاجت الى ذلك.

ثالثا: - نسب رأس المال :-

تقيس نسب رأس المال مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تحويل عمليات المصرف ، وتؤشر حاجة المصرف الى الكثير من او القليل من راس المال .

وهذه النسب تتمثل بالاتي :-

١.نسبة الاقتراض الى حق الملكية :

تقيس هذه النسبة التزامات المصرف نحو دائنية وعلاقته بالاموال التي يقدمها للملاك

٢. نسبة الاصول الثابته الى حق الملكية :-

العلاقة بين مقدار الاموال الذي يقدمه اصحاب المصرف ومقدار الاموال الذي ياتي عن طريق الالتزامات الجارية .

٣. نسبة الاصول المتداولة الى الاقتراض :-

وتبين هذه النسبة العلاقة بين الاصول المتداولة وبين مجموع التزامات المصرف .

رابعاً :- نسب ملاءة رأس المال

تعرف نسب الملاءة بانها النسب التي تهدف الى وضع الحدود في العلاقات بين الموجودات ورأس المال الممتلك في نهاية المدة المالية . يمارس رأس المال دوراً مهماً في تحقيق الامان للمودعين . أي أن أي انخفاض في الايرادات يترتب عليه انخفاض في الارباح ، بل قد تتحول تلك الارباح الى خسائر تؤدي بالضرر على رأس المال وتمتد للمودعين.

يعد رأس المال الملائم او متانة رأس المال والذي يسمى بأمان المصارف ويمثل الوظيفة الاساسية ويكون بمثابه وسادة او تأمين لامتصاص اي خسائر تحدث .

قياس ملاءة راس المال بالعديد من النسب

تتميز ملاءة رأس المال بالعديد من النسب وسوف تقوم بتوضيحها

١ – نسبه حقوق الملكية الى مجموع الاصول :- Equity capital to total Assets

تشير النسبة الى المدى الذي ذهب اليه المصرف في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الاصول.

٢- حقوق الملكية الى الاصول الخطرة:-

يرى الكثيرون ضرورة استخدام معدل الاصول الخطرة Risk Assets بدلاً من معدل حقوق الملكية / الودائع ويحتسب بقسمة حقوق الملكية على اجمالي الاصول والمتمثلة باوراق القبض ، القروض ، سلف ... الخ

٣- حقوق الملكية إلى القروض : تمثل هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الإنفاق في استرجاع جزء من الأموال المستثمرة في القروض. ويعاب على النسبة بان بعض القروض ليست في حاجة الى هامش الامان ويقصد بذلك القروض بضمان عيني.

المبحث الثالث
الربحية وأثرها في رأس المال

أولاً : مفهوم الربح وأهميته

المفهوم المالي للربح :- لتحقيق الربح لابد للإدارة المالية ان تحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف واستثمارها هذه الاموال بطريقة تمكن من تحقيق عوائد مرضية.

مفهوم الربح في المصارف : يجب ان تهدف المصارف كأي منشاة أعمال الى تحقيق اكبر قدر من الارباح ، فهي الزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الاموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع وبين النقد المقبوض.

أهمية الارباح في المصارف:- أن الارباح هي موضع اهتمام جميع الجهات اما تعكسهُ من نجاح للمصرف وقدرة على زيادة رأس مالهُ وتتمثل الارباح بالاتي:-

١-الارباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل.

٢-اعادة استثمار الارباح بصفة مستمرة، هو أحد وسائل التمويل الذاتي.

٣-اعطاء المساهم ربح مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

٤-تقيس الارباح للمجهودات التي بذلت ، بصفة عامة ويمكن

القول بانها مقياس لاداء الادارة.
٥-تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.
٦-عند زيادة الارباح فان ذلك يدل على فاعلية الادارة.

ثانياً :- مفهوم الربحية

ويمكن تعريف الربحية بانها عبارة عن العلاقة بين الارباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح ، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.

يعد تحقيق الارباح من أهم الاهداف التي تسعى اليها المصارف فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها ، وهو يعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والادارة والجهات الرقابية.

وعند تحقيق المصرف للربحية فهذا يحفز رجال الاعمال والملاك على تأسيس المنظمة المصرفية ، كما أن الربحية تسمح بالتطوير والتوسع في الخدمات المصرفية.

تمثل الربحية مؤشر هام لاداء المصرف فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها ادارة المصارف .

ثالثاً :- نسب الربحية

أولاً :- مفهوم نسب الربحية / Profitability Ratios

يعد الربح من المؤشرات الاقتصادية والمالية الهامة المستخدمة في تقييم أداء المصارف ، أذا أن خلق الثروة للمالكين يعد هدفاً أساسياً لتواجد تلك لمصارف وتقدم نسب الربحية صورة عن درجة النجاح في تحقيق هذا الغرض وهي تعبر عن الارباح المتحققة.

وتركز نسب الربحية على تقدير عائد المصارف الفعلي أو المحتمل ، وتوضح الاداء المالي لاي مصرف وما تحققه فعلاً .

لذلك تعد نسب الربحية اكثر انواع النسب استخداماً واهمية للمحلل المالي ، اذا أنها تقيس مدى كفاية الادارة في تحقيق الارباح ومن ثم فعدم أقتناع المحلل المالي بكفاية هذه النسب يعد مؤشراً خطيراً يدل على توقعه بعدم قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته في المدى الطويل .

ثانياً :- مؤشرات نسب الربحية

تهدف المصارف الى تعظيم الثروة ، وتحقيق هذا الهدف يعتمد على قدرة المصارف على تحقيق الارباح وعادة ما تقاس الربحية بعدة مؤشرات منها :-

١-معدل العائد على حقوق الملكية :-

يمثل المقياس اكثر أهمية للربحية لانه يحدد مدى ملائمة اداء المصرف عبر جميع فئات الربحية الاخرى .

لكن يعاب على المقياس أن حقوق الملكية ليست هي المصدر التمويلي الوحيد الذي يحقق الارباح وبحسب هذا المقياس بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياجات + الارباح المحتجزة)

٢-معدل العائد على الموجودات:-

تشكل الموجودات أساس دخل او عائد العمليات التشغيلية

في المصرف ، اذ يتناسب العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية.
ويقيس المعدل مدى كفاءة ادارة المصرف وقدرته على تحقيق أرباح أضافية من توظيف موجودات المصرف في القروض والاستثمارات.
٣-معدل العائد على رأس المال المستثمر:-
هو مقياس اساس لاداء المصرف وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الربح الصافي المتولد ورأس المال طويل الاجـــــل .
وتظهر النسبة ربحية الاموال فكلما أرتفعت النسبة كان مؤشراً ايجابياً، وينبغي ان لاتخفض الى مستوى سعر الفائدة في السوق.
٤-معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف
ويضيف هذا المعدل نسبة صافي الدخل المتولد الى جملة الموارد المتاحة للتوظيف المتمثلة في الودائع وحقوق الملكية.
٥-معدل العائد على الودائع:-
يقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على توليد الارباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها وذلك من خلال توظيف الودائع بمختلف الانواع في

نشاطات استثمارية مختلفة ، وما يترتب على ذلك من زيادة عوائد المصرف .
٦-معدل دوران الموجودات:-
هي مدى قدرة المصرف على استغلال موجوداته لاقصى حد ممكن له بهدف تحقيق أعلى الايرادات.
٧-هامش الفائدة الصافي :-
يعبر عن المؤشر بصيغة النسبة المئوية ، أي نسبة الفرق بين دخل الفائدة ومصاريف الفائدة (أي الفرق بين الايرادات من الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة) مقسومة على الموجودات العاملة والمولدة لهذا الدخل (وتتضمن هذه الموجودات كل من الاستثمارات والقروض).

الفصل الثالث
الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات

في ضوء ماتقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:-
١- لما كانت عملية التحليل المالي لها دور هام في تحديد مكامن الضعف والقوة في السياسة المصرفية المتبعه ، لذلك لم تعد هذه العملية قاصرة على المحتوى الكمي للارقام الدفترية التي تظهرها البيانات المصرفية المنشورة ، وانما يتعدى اهتمام المحلل المالي الى البحث فيما وراء هذه الارقام من دلالات ، وهذا يتطلب وجود معايير متعددة لقياس الاداء ومقارنه النتائج التي يتم التوصل اليها به .

٢- ان هناك نمو في ربحية المصارف العراقية خلال (٢٠٠٤-٢٠١٠) وهذا يدل على ان المصارف العراقية تحاول تنمية هذه الربحية وتحسين كفاءتها المالية على الرغم من الظروف التي تمر بها .

ثانياً:- التوصيات

تنطلق توصيات هذا البحث من واقع النتائج التي تم الحصول عليها ، لذا فأن اهم التوصيات

التي يمكن طرحها كالآتي :-
١ -ضرورة قيام المصارف بالتركيز على الدور الفاعل لعملية التحليل المالي بالنظر الى دورها الاساسي في الكشف عن نقاط الضعف في الاداء المصرفي وترشيداً لايجاد التطور المناسب .
٢- يجب ان يكون راس المال الممتلك كافياً لتغطيه الموجودات الثابتة التي يحتاج اليها المصرف ، ومواجهه الخسائر التشغيليه الناجمة عن عمليات الاقراض والاستثمار .
٣- ضرورة العمل على زيادة حجم الرافعه المالية الى اقصى حد ممكن وذلك لانه كلما زادت نسبه المديونية (الرافعة المالية) ادى ذلك الى زيادة الربحية شريطة

وجود قدرة للمصرف على توظيف هذه الاموال بمعدات فائدة اكبر من تلك التي يدفعها المودعين.

٤- التوجه نحو زيادة الاندماجات المصرفية بين المصارف العراقية ، اذا ان كبر حجم اجمالي الموجودات وحقوق الملكية بشكل كبير في زيادة قدرتها على تحقيق الربحية .

٥- العمل على زيادة انتشار المصارف العراقية جغرافياً لما لذلك أثر على ربحية المصارف ، حيث ان زيادة عدد فروع المصرف تزيد من قدرته على جذب الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية ، وذلك ينعكس بدوره على ربحيتها .

٦- ضرورة العمل على استحداث وتطوير خدمات مصرفية تساهم في تشجيع اقبال المودعين والمقترضين للتعامل مع المصارف العراقية .

٧- تشجيع الدراسات التي تهتم بدراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف وكذلك الابحاث والتطبيقات التي تدرس العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية المصارف كالاوضاع السياسية والاقتصادية والتشريعات القانونية .... الخ .

٨- ضرورة قيام المصارف في العراق بتنويع استثماراتها من اجل زيادة الايرادات وتقليل المخاطر .

تدعوكم مجلة التجارة العراقية
الالكترونية الى رفدنا باسهاماتكم من البحوث
والدراسات والتقارير المتعلقة بالشؤون التجارية
والاقتصادية والاستثمارية والتسويقية التي
تعالج اهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد
العراقي والقطاع الخاص متضمنة وضع
الحلول والمقترحات وعلى بريدنا الالكتروني
Iraqitrademag@yahoo.com
لغرض نشرها على الموقع الالكتروني للدائرة
www.iraqitic.com